



محضر إجتماع الهيئة العامة  
لشركة مصرف بغداد المساهمة الخاصة  
المنعقد يوم السبت ٢٠١٩/٧/٢٠

بناءً على الدعوة الموجهة من السيد رئيس مجلس إدارة شركة مصرف بغداد المساهمة الخاصة وإستناداً لأحكام المادتين ( ٨٦ ، ٨٧ ) من قانون الشركات المرقم ٢١ لسنة ١٩٩٧ المعدل ، إنعقد إجتماع الهيئة العامة لشركة مصرف بغداد برئاسة عضو مجلس الإدارة " المدير المفوض للمصرف " السيد بامل حسام الدين شاكر وذلك لتعذر حضور السيدين رئيس ونائب رئيس مجلس الإدارة لإرتباطهما بأعمال خارج العراق ، إنعقد الإجتماع في الساعة العاشرة والنصف من صباح يوم السبت المصادف ٢٠١٩/٧/٢٠ في مدينة السليمانية / فندق ( كراندا ملينيوم ) ، رحب رئيس الإجتماع باسم السادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة بالسادة الحضور وشكرهم على تلبية الدعوة لحضور هذا الإجتماع السنوي ، كما رحب بممثلي دائرة تسجيل الشركات السيد هاشم حسون والأنسة ثناء حمادي هابس ، وممثلي البنك المركزي العراقي السيدتين نيران مصعب إبراهيم وزينب كريم علي ، وممثلي هيئة الأوراق المالية السيد سامر عبد العباس أحمد والسيدة نغم حسن إسماعيل ، وممثل وزارة المالية / دائرة عقارات الدولة السيد عباس حيدر جبر وشكرهم على حضور الإجتماع .

وعملاً بأحكام المادة ( ٩٥ ) من قانون الشركات إختار السيد رئيس الإجتماع السيد عامر سامي نصيف كاتباً لتدوين وقائع الإجتماع ، كما إختار السيدة داليا حسام صادق مراقباً لحساب النصاب وجمع الأصوات وطلب حساب أصوات الحاضرين فبينت أن الأسهم الممثلة في الإجتماع أصالة وإثابة بلغ عددها ( ١٥٩,٥٦١,٠١٨,٧٦٠ ) سهماً ويمثل ٦٣,٨٢٠ % من رأس المال البالغ مئتين وخمسين مليار سهم . وبالنظر لحصول النصاب القانوني أعلن البدء بالإجتماع ودعا الى إنتخاب رئيس للهيئة العامة فرشح المساهم السيد عبد الباقي رضا هادي وأنتخب بالإجماع رئيساً للهيئة العامة فاستلم مهام الرئاسة وشكر الحاضرين على ثقتهم وأعرب عن أمله في أن يوفق في إدارة الإجتماع بما يرضيهم .

وقبل البدء بمناقشة جدول الأعمال توجه السيد رئيس الهيئة العامة بالسؤال الى الهيئة العامة عن أي مقترحات لإضافة فقرة الى جدول الأعمال بناءً على طلب من يمثل ١٠% من حملة اسهم الشركة وحيث تبين عدم وجود أي مقترحات أعلن البدء في مناقشة فقرات جدول الأعمال المعلن المتكون من ثماني فقرات وحسب تسلسلها وبين ان السيدين المدير المفوض ومدير الحسابات سيتوليان الاجابة على الملاحظات التي ستطرح عليهما ، ثم بوشر بالمناقشات على الوجه الاتي:



اولاً :- مناقشة تقرير مجلس الإدارة حول أعمال المصرف للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٨/١٢/٣١ وإتخاذ القرارات المناسبة بشأنه :

اعلن السيد رئيس الهيئة العامة البدء بمناقشة تقرير مجلس الإدارة لعام ٢٠١٨ وبالنظر لعدم وجود ملاحظات قررت الهيئة العامة المصادقة بالإجماع عليه .

ثانياً:- مناقشة تقرير السادة مراقبي الحسابات للسنة المنتهية في ٢٠١٨/١٢/٣١ وإتخاذ القرارات المناسبة بشأنه :

عرض التقرير للمناقشة من قبل السيد رئيس الهيئة العامة وبحضور السيدين مراقبي الحسابات ونظراً لعدم وجود أي ملاحظات على التقرير قررت الهيئة العامة المصادقة عليه بالإجماع .

ثالثاً :- الإطلاع على تقرير لجنة مراجعة الحسابات لسنة ٢٠١٨ :

اعلن السيد رئيس الهيئة العامة الإطلاع على تقرير لجنة مراجعة الحسابات لعام ٢٠١٨، وبمداخلة من ممثل هيئة الأوراق المالية استفسر عن تصفية واسباب تصفية شركة بغداد للوساطة بالأوراق المالية في الوقت الذي تسعى المصارف الجديدة للحصول على شركات للوساطة بالأوراق المالية .

أجاب السيد المدير المفوض :- أن الشركة لازالت تحت التصفية وإن السبب إقتصادي لكون الشركة لم تحقق أرباحاً إضافة الى هبوط أسعار الأسهم للشركات كما ان نشاط الشركة محدود لذا قرر مجلس ادارة المصرف تصفيتها وهي ليست من ضمن سياسات المصرف .

وطلب عضو آخر من ممثلي هيئة الأوراق المالية توضيحاً حول الفقرة (٩) من تقرير لجنة مراجعة الحسابات والخاصة ببحث الإدارة التنفيذية لتحصيل مبالغ الديون المتعثرة والبالغة ١٦٠ مليار دينار والموتقة بضمانات عقارية بقيمة (٣٠٨) مليار دينار وهل تم تحصيل أية مبالغ وهل هناك تخصيص لها ؟

أجاب السيد المدير المفوض :- توجد خطط ولجان مشكلة لمتابعة تحصيل هذه الديون وفعلاً تم تحصيل بحدود ١٠ مليار دينار وهي ما تشكل نسبة ٦% من اجمالي المحفظة وهذه في السنة اشهر الاولى لسنة ٢٠١٩ وتوجد جدية في متابعة الإجراءات القانونية وان هذه المبالغ لها تخصيص مالي .

وبملاحظة من ممثلي البنك المركزي العراقي بخصوص المبلغ المخصص للديون المتعثرة (٣٠) مليار دينار وانه مبلغ قليل مقارنة مع حجم الدين المتعثر ويجب أن يتم تعزيزه وخصوصاً عند تطبيق المعيار رقم (٩) في عام ٢٠١٩ حيث ستكون هذه خسائر مالية متوقعة وبحجم كبير لذا يفترض أن تتم معالجة هذا الموضوع الآن .

٧-٢



وقد أجاب السيد المدير المفوض :- بوجود خطوات لتطبيق المعيار وقد تم إشعار البنك المركزي العراقي بمشروع لمعالجة الخسائر المتوقعة عند تطبيق المعيار رقم ( ٩ ) ومصرف بغداد هو المصرف الرائد في تبني مثل هذه المشاريع لمعالجتها .

وبسؤال آخر من ممثل هيئة الأوراق المالية إن كانت هنالك قضايا مرفوعة ضد المصرف في الوقت الحاضر فأجاب السيد المدير المفوض بوجود قضايا وكما مبين في التقرير لعام ٢٠١٨ ولا يوجد أكثر مما ذكر في التقرير ، وتوجد قضايا حسمت لصالح المصرف وقضية واحدة في أربيل لم تحسم لصالح المصرف وتم توضيحها من قبل السادة مراقبي الحسابات في التقرير السنوي .

وبمداخلة من عضو مجلس الإدارة السيد عادل الحصون بين ان النقاط التي أثرت من السادة ممثلي هيئة الأوراق المالية والبنك المركزي العراقي لا تخص تقرير لجنة مراجعة الحسابات بل تخص موضوع البيانات المالية للمصرف حيث إن مذكرة السياسات والإيضاحات التي أعدت من قبل المصرف لهذه السنة وفقاً للمعايير كانت مليئة جداً بالمعلومات ونموذجية أيضاً ولا يوجد مصرف في العراق قدم هذا الحجم من البيانات ، أما الموضوع الذي أثير من قبل السادة وهو أهم موضوع يتعلق بالمحفظات الائتمانية والتخصيصات ولا سيما هذا الموضوع متابع من قبل كل الأطراف ذات العلاقة ، فإن المحفظة الائتمانية كبيرة وفيها مشاكل وهذه المشاكل يعاني منها عموم القطاع المصرفي ، وأكبر المشاكل في إقليم كردستان ولها أسبابها و البنك المركزي العراقي من خلال المراسلات على علم بكل التفاصيل وهناك مشكلة أخرى ستواجهها المصارف وهي تطبيق المعيار رقم ( ٩ ) فيما يتعلق بالمحفظات الائتمانية والديون المتعثرة والتخصيصات الواجبة فإذا تم تطبيق هذا المعيار ستواجه المصارف العراقية وضعاً مأساوياً ، لكون هذه المصارف يجب أن تضع تخصيصات سنوياً تستمر لمدة ١٠ سنوات بدون توزيع أرباح للإيفاء بمخصص المحفظة الائتمانية لذا فإن البنك المركزي العراقي يناقش الموضوع كسياسة عامة وهي كيفية معالجة هذه الحالة وكيف ينبغي على المصارف معالجة وضعها من خلال الإنفاج أو الإتحاد أو الائتلاف ، وتوجد حلول كثيرة ومعالجات وهي مشكلة على مستوى عالي .

أما بخصوص مصرف بغداد فقد كان سباقاً في هذا الموضوع من خلال دراسة الموضوع بشكل مسبق ووضع منهجية لتطبيق المعيار رقم ( ٩ ) بالكامل ووضع دراسة و هيكلية جديدة لرأس المال ووضع خطة تنقل وضع المصرف من حالة الى حالة بالكامل واعتقد إذا طيقت سيكون مصرف بغداد رانداً في هذه المسألة وقد عرضت الخطة على البنك المركزي العراقي وكانت المناقشات إيجابية بشأنها وكما عرضت على دائرة تسجيل الشركات التي أبدت عدم ممانعتها بعد إستحصال موافقة البنك المركزي العراقي والموضوع حالياً مطروح أمام مجلس إدارة البنك المركزي العراقي وهو بصدد إتخاذ القرار المناسب بشأنها ونأمل بالإنهاء من هذا الموضوع قبل نهاية هذه السنة .

وبعد المناقشة قررت الهيئة العامة المصادقة بالإجماع على تقرير لجنة مراجعة الحسابات.

٧-٣



**رابعاً :- مناقشة الحسابات الختامية للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٨/١٢/٣١ والمصادقة عليها :**

عرض السيد رئيس الهيئة العامة الحسابات الختامية لعام ٢٠١٨ للمناقشة والمصادقة ، فأشار ممثل دائرة تسجيل الشركات الى ممثلي البنك المركزي العراقي ان كانت لديهم اية ملاحظات حول البيانات المالية لعام ٢٠١٨ فاجاب ممثلو البنك المركزي أن الإعتراض قد ورد على مبلغ ( ١٦٠ ) مليار دينار التسهيلات المصرفية غير العاملة واحتساب المخصص لها وكذلك مشاكل خطابات الضمان وهي مشاكل لدى كل المصارف وقد جرت مناقشة هذه الأمور إضافة الى مناقشة تطبيق المعيار رقم ( ٩ ) وهذا يعني أنه بتطبيق المعيار المشار إليه سينشأ وضع جديد لمعالجة مشاكل الديون المتعثرة.

ولعدم وجود اية ملاحظات اخرى حصلت المصادقة بالإجماع على الحسابات الختامية للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٨/١٢/٣١ .

**خامساً :- مناقشة إقرار مقسوم الأرباح لسنة ٢٠١٨ واتخاذ القرار المناسب بشأنه :**

بين السيد رئيس الهيئة العامة انه لاحظ في تقرير مجلس الادارة توصية بترحيل الارباح الى الفائض المتراكم فطرح ممثل دائرة تسجيل الشركات أن الموضوع هو من صلاحية الهيئة العامة ولكن للحفاظ على حقوق المساهمين اقترح إقرار نسبة من الأرباح للتوزيع النقدي ، وبمداخلة من ممثلة البنك المركزي العراقي انها تؤيد عدم توزيع ارباح خصوصاً بالنسبة للمصارف التي تعاني من مبالغ الديون المتعثرة بين عضو مجلس الادارة السيد عادل الحسون أن هذه المبالغ تنقل الى الاحتياطي وللمعلومات فإن مشروع اعادة هيكلية رأسمال المصرف سيأخذ بنظر الاعتبار رصيد الاحتياطات المتراكمة وبما يحفظ حقوق جميع المساهمين وبصورة متوازنة.

وبعد المناقشة ولعدم وجود ملاحظات اخرى قررت الهيئة العامة بالاجماع عدم توزيع ارباح عن عام ٢٠١٨ وترحيل ربح السنة الحالية البالغ (٤,١٥٢,١٠١,٤٢٣) ديناراً الى حساب الفائض المتراكم .

**سادساً :- مناقشة تعيين مراقبين للحسابات لعام ٢٠١٩ وتحديد اجورهما :**

بين عضو مجلس الادارة السيد عادل محمد الحسون ان مراقبي الحسابات هما السيدان (زهير البحراني ) و(شركة فرقة السلطان) و لم تمض مدة خمس سنوات على قيامهما بتدقيق حسابات المصرف وبالتالي لااعتذار السادة شركة فرقة السلطان لاسباب خاصة وصحية ولكون ترشيح مراقب الحسابات من مسؤولية لجنة مراجعة الحسابات فقد تم ترشيح السيد (سعد رشيد جاسم) لتدقيق حسابات الشركة الى جانب السيد زهير البحراني في حال مصادقة الهيئة العامة عليهما .

٧-٤



وبعد المناقشة قررت الهيئة العامة بالايجام المصادقة على تجديد تعيين السيد زهير البحراني مراقباً للحسابات ، كما قررت بالايجام تعيين السيد سعد رشيد جاسم مراقباً ثانياً للحسابات ليكونا مراقبين لحسابات الشركة لعام ٢٠١٩ وتحديد اجورهما وفقاً لضوابط مجلس المهنة.

سابعاً :- ابراء ذمة مجلس الإدارة وتحديد مكافآته للسنة المالية ٢٠١٨ :

بعد المناقشة قررت الهيئة بالايجام ابراء ذمة السادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وتسجيل الشكر والتقدير والثناء على جهودهم مع التمنيات بالتوفيق وعدم تخصيص اية مكافآت لهم عن سنة ٢٠١٨ .

ثامناً :- انتخاب مجلس ادارة جديد للمصرف من ٧ اعضاء اصليين ومثلهم احتياط وذلك لانتهاؤ دورة مجلس الادارة الحالي :

عرض السيد رئيس الهيئة العامة انه بالنظر لانتهاؤ دورة مجلس الادارة الحالي اقتضى اجراء انتخاب مجلس ادارة جديد من سبعة اعضاء اصليين ومثلهم احتياط وطلب من الحضور تقديم اسماء المرشحين للعضوية الاصلية وعضوية الاحتياط فقدمت الاسماء التالية التي سجلت على لوحة التسجيل الخاصة .

١. أسماء المرشحين للعضوية الاصلية :

عدد الأسهم التي يملكها	الاسم
١ ٥٥٢ ٦٧٦ ٧١٧	١. عصام إسماعيل شريف
٢ ٠٠٠	٢. مسعود محمود جوهر حياث
٢٠٠ ٠٠٠	٣. باسل حسام الدين شاكر
١٣٩.٩٠٠ ٩٠٤	٤. عادل محمد الحسون
٢ ٠٠٠	٥. سعدون عبد الله علي
٢٥ ٠٠٠	٦. عسان أحمد سليم
٥ ٠٠٠ ٠٠٠	٧. نعمان شاكر نعمان

٢. أسماء المرشحين لعضوية الاحتياط :

عدد الأسهم التي يملكها	الاسم
٥٠ ٠٠٠	١. دارا نور الدين بهاء الدين
٣ ٧٧٠ ٢١٧	٢. سعد جبوري حمزة
٢ ٠٠٠	٣. عقيل عبد المجيد الأنصاري
٤ ٠٠٠ ٠٠٠	٤. رفعت صلاح الدين عريم
١٠ ١٠٠ ٠٠٠	٥. هاشم عيدان علوان
١٦ ٩٨٨ ٢٣٣	٦. جمال عزيز مهدي أبو التمن
٢ ٠٠٠	٧. أحمد علاء البراك



وحيث لم تقدم أسماء اخرى طلب رئيس الهيئة من الحضور التصويت لمن يختارون منهم باستعمال استمارة الانتخابات التي وزعت عليهم ووضعها في صندوق الانتخابات الزجاجي ، وقد قام الحضور بوضع استماراتهم في الصندوق وعند فرز وعد الاستثمارات ظهر انها (١٢) استمارة فقط من (١٤) مشاركاً في الاجتماع فجرى فرزها وتسجيل الاصوات بموجبها وكانت النتائج كالاتي :-

١. المنتخبون للعضوية الاصلية وعدد الاصوات التي حصلوا عليها

عدد الاصوات (الاسهم)	الاسم
١٥٩ ٤٥١ ٧٩٨ ٧٦٠	عصام اسماعيل شريف
١٥٩ ٤٥١ ٧٩٨ ٧٦٠	مسعود محمود جوهر حيات
١٥٩ ٤٥١ ٧٩٨ ٧٦٠	باسل حسام الدين شاكر
١٥٩ ٤٥١ ٧٩٨ ٧٦٠	عادل محمد الحسون
١٥٩ ٤٥١ ٧٩٨ ٧٦٠	سعدون عبد الله علي
١٥٩ ٤٥١ ٧٩٨ ٧٦٠	عسان احمد سليم
١٥٩ ٤٥١ ٧٩٨ ٧٦٠	نعمان شاكر نعمان

٢. المنتخبون لعضوية الاحتياط وعدد الاصوات التي حصلوا عليها :

عدد الاصوات (الاسهم)	الاسم
١٥٩ ٤٥١ ٧٩٨ ٧٦٠ الأول	دارا نور الدين بهاء الدين
١٥٩ ٣٠١ ٤٦٢ ٠ ٤٤ الثاني	سعد جبوري حمزة
١٣٠ ٢٨٥ ٩١٥ ٥٧٨ الثالث	عقيل عبد المجيد الانصاري
١٣٠ ٢٨٥ ٩١٥ ٥٧٨ الثالث مكرر	رفعت صلاح الدين عريم
١٣٠ ٢٨٥ ٩١٥ ٥٧٨ الثالث مكرر	هاشم غيدان علوان
١٣٠ ٢٨٥ ٩١٥ ٥٧٨ الثالث مكرر	جمال عزيز مهدي ابو التمن
١٣٠ ٢٨٥ ٩١٥ ٥٧٨ الثالث مكرر	احمد علاء البراك

اعلن السيد رئيس الهيئة العامة فوز السادة المذكورين اعلاه بعضوية مجلس ادارة مصرف بغداد الاصلية والاحتياط لمدة اربع سنوات وفق المادة ٢/١٧ من قانون المصارف رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٤ ، وقدم لهم التهنية وتمنى لهم التوفيق ، وأشار الى حصول خمسة اعضاء احتياط على المرتبة الثالثة بالتساوي وان قانون الشركات يمنح الصلاحية لرئيس مجلس الادارة لاختيار احدهم لشغل العضوية الاصلية الشاغرة عند الحاجة .

٧٠٦



وبعد الانتهاء من بحث ومناقشة فقرات جدول اعمال اجتماع الهيئة العامة واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها ، شكر السيد رئيس الهيئة العامة الحاضرين وممثلي البنك المركزي العراقي ودائرة تسجيل الشركات و هيئة الاوراق المالية و وزارة المالية – دائرة عقارات الدولة وتمنى للمصرف مزيدا من التطور والازدهار و اعلن ختام الاجتماع .

رئيس الهيئة العامة  
عبد الباقي رضا هادي

مراقب الاجتماع  
داليا حسام صادق

كاتب الاجتماع  
عامر سامي نصيف

ممثّل دائرة تسجيل الشركات

ثناء حمادي هاني

ممثّل دائرة تسجيل الشركات

هاشم حسون حسن